مجلة العلوم الإنسانية —— عدد 49 جوان 2018، المجلد أ، ص. ص 61-76 ——

التقييس الوطني في الجزائر:آلية لضمان جودة المنتجات وحماية الاقتصاد الوطني

بوراس هند
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة عبد الحميد مهري
قسنطينة2(الجزائر)

ملخص:
يشهد نشاط التقييس في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا على جميع المستويات الوطنية والدولية، كما أصبح مطلوب أكثر فأكثر مباشرة العمل به ضمن السياسات الاقتصادية، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا المقال في إبراز أهمية و ضرورة وجود نظام للتقييس وطني لكل بلد، وعلى هذا الأساس جاء تناولنا لموضوع التقييس في الجزائر وأهم ما قامت به في هذا المجال، وقد خلصنا إلى أن هناك نمو للوعي في مجال التقييس الوطني في الجزائر, وازداد الاهتمام بالمواصفات وتوفير متطلبات الجودة التي تحكم حركة التجارة للسلع والمنتجات، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء وتطوير جهاز وطني للتقييس للتأكيد على جودة السلع المختلفة بهدف حماية المستهلك والاقتصاد وتعزيز القوى التنافسية للمنتجات المحلية أمام مثيلاتها المستوردة.

Résumé:
L'activité de normalisation connaît dans les dernières années un grand développement sur tous les niveaux national et international, autant devient demander plus en plus sa mise en œuvre dans les politiques économiques.

L'objectif principal de cet article consiste à démontrer l'importance et la nécessité de la présence d'un système de normalisation national a chaque pays, et sur ce fondement on a traité le sujet de normalisation en algérie et les principaux travaux mener a son niveau.

Par résultats , on a marquer qu'il y a une augmentation de prise conscience au niveau de normalisation national en algérie et qu'il y une évolution d'intérêt des normes et de la vénération des exigences de la qualité qui gouverne le mouvement du commerce des marchandises et des produits , ainsi que l'intérêt de mise en place et développement d' un organisme national de normalisation pour certifié la qualité des différentes marchandises dans le but de protéger le consommateur , l'économie et renforcer les éléments compétitifs des produits locaux devant celles assimilés importés.

مقدّمة:
مع هيمنة الاتجاه نحو عولمة الأسواق واشتداد المنافسة، أصبح من الصعب التحكم في كل السلع المسوقة، لذلك باتت الأسواق المحلية والدولية تطالب أكثر فأكثر بضرورة تقديم الإثباتات حول التطابق مع المواصفات التي تحدد المستويات الملائمة للجودة وتراعي الأحكام التنظيمية والتشريعية، وهنا تبرز أهمية ودور أجهزة التقييس التي تهتم بتقديم المواصفات التي تستجيب لاحتياجات الزبائن وتعكس سمعة منتجات المؤسسات في الأسواق كما تساهم في الحد من دخول السلع الرديئة والمقلدة والمغشوشة، وعلى هذا الأساس تبرز أهمية نشاط التقييس وضرورة تنظيمه.

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2018

وضمن هذا الإطار، وبسبب التنويع والدقة المعتمدة في التجارة الخارجية، تجد كل دولة ومؤسساتها نفسها داخل الأسواق في مواجهة سلسلة من المواصفات الآتية من أنظمة مختلفة للتقييس، وفي هذه الحالة يتسبب غياب نظام وطني للتقييس في دولة ما في استيرادها لمواصفات مختلفة تتبع في الغالب اختيارها للشريك التجاري الذي يحقق لها الشروط المالية الأكثر مزايا، وإذا لم تؤسس نظامها الوطني للتقييس بشكل فعال، سوف تخاطر بأن تصبح ملحقة بأنظمة التقييس الأجنبية ومرتبطة بها على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، وكنتيجة لذلك سيجد اقتصادها الوطني نفسه يقلص عمليا متغيرات الأسواق الخارجية، كما أن مؤسساته أيضا ستجد نفسها في مركز انتظار وضعف بجعل المنافسة تفرض اختياراتها التكنولوجية وممارساتها التجارية. في حين أن التوفر على أداة تنافسية كـ"نظام التقييس الوطني" سيمكن الدولة ومؤسساتها من التموضع داخل مركز إمكانية التفاوض في عقود الاعتراف المتبادلة، والدخول دون شروط إلى الأسواق الخارجية.

إن توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، كان من الأسباب التي دفعت بالمشرع إلى السعي نحو وضع نظام وطني للتقييس، يمكن الدولة من مراقبة المنتجات المحلية والمستوردة، خصوصا وأن هذه الأخيرة، أي المنتجات المستوردة قد يجهل مصدر صنعها، مما يزيد من درجة المخاطرة التي قد تهدد حياة الأفراد، كما أنه بفعل التطور الصناعي والتكنولوجي، أصبح الاعتماد على المواصفات من بين المحددات التي تسمح بتجاوز العقبات التجارية، وهذا الأمر يضع الجزائر في مواجهة لإبراز قدرتها في مجال التقييس على المستوى الدولي.

وانطلاقا من أهمية ودور التقييس الوطني، سنتناول فيما يلي كلا من مفهوم التقييس الوطني والفوائد المترتبة عليه وخصائص المواصفات الوطنية، لننتقل بعدها للتعريف بنظام التقييس في الجزائر وأهم ما قامت به في هذا المجال، وذلك من خلال إلقاء الضوء على كل من التطور الذي عرفه نشاط التقييس في الجزائر، أهدافه وأسلوب تنظيمه، والتعريف بالهيئة المكلفة بالتقييس ودورها، إلى جانب الأجهزة التي وضعت لمساندتها في ضمان جودة المنتجات وحماية وتطوير الاقتصاد الوطني.

1- مفهوم التقييس الوطني والفوائد المترتبة عنه :

1-1 مفهوم التقييس:

التقييس هو عبارة عن اتفاق معد ابتداءا من وجهات نظر مختلفة، وفي بعض الأحيان جد متباعدة نتيجة التكنولوجيا المستعملة أو المصالح الاقتصادية حول نفس الموضوع، ويظهر له كهدف تقليدي إعداد وترقية "الوثائق المرجعية"، وهذا من خلال تقديمه لمجموعة من المواصفات التي من شأنها أن تجلب حلولا اتفاقية لمشاكل فنية وتجارية، أو مشاكل قد تنشأ بصورة متكررة داخل العلاقة زبون- مورد، ومهما كانت حاجة التقييس وطنية أو دولية فإن هذه المواصفات هي نتيجة لتسوية مقبولة من طرف جميع الذين يساهمون في إعدادها. [M.L. Nguyen,1993, p1]

ويظهر التقييس على المستوى الوطني في شكل تصريح مشترك للصناعات حول نفس الموضوع التقني، والذي قد يكون مستوحى من إجمالي الاحتياجات الوطنية، أو إجمالي المواصفات الوطنية وأعمال التقييس التي سبقت، ولا يتم الاحتفاظ إلا بما هو مقبول من طرف جميع المشاركين.
[M.L. Nguyen,1993, p1]

وقد جاء تعريف التقييس الوطني على أنه «مجموعة القواعد الفنية المتفق عليها والمصادق عليها من طرف جهاز معتمد، تنتج عن مسعى واختيار جماعي مدروس بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين (من صناع، ومستعملين، وشركاء موصين محتملين كممثلي الإدارات والوزارات الوصية)، من أجل إيجاد علاقات مشتركة فيما بينهم والعمل على تحسينها، وتكون موجهة لاستعمالات متكررة أو مستمرة حسب نتيجة التكنولوجيا والتجربة لزمن معطى».[Jean Noger, 1991,PP12-13]

وفي تعريف أكثر تحديدا وضعته المنظمة الفرنسية للتقييس" AFNOR "والتي تعتبر الهيئة المسئولة عن نشاط التقييس بفرنسا، جاء تعريف التقييس الوطني على أنه «في الأصل هو تقنية تنظيم محترف تنشأ نتيجة اتفاق مشترك بين السلطات العمومية والتنظيمات المهنية».
[Sahri Fadila, 1996, P23]
وعلى هذا الأساس، تظهر أوّل خطوة للدولة في مجال التقييس الوطني من خلال إنشائها لهيئة أو جهاز مركزي، تكون له سلطات واضحة ومحددة، ويملك صلاحيات في النشاط المعياري وإصدار المواصفات، لأن هذا الجهاز هو الذي سيمثل الدولة في مجال التقييس على المستويين الإقليمي والدولي، كما يعكس القدرة الذاتية للبلد حول العمل في هذا المجال، ويبرز القدر الذي يساهم به في دورة الإنتاج. كما تمثل المواصفات الصادرة عن الجهاز الوطني للتقييس حصيلة الخبرة الوطنية من خلال تجمع كل الجهود المحلية للبلد، والممثلة في الأخصائيون، والفنيون المتخصصون، واللجان المتعددة، ومراكز البحث المتخصصة، وغيرها من الأعمال المرتبطة بالتقييس.
ولكن، قد يؤخذ عن التقييس على المستوى الوطني كون الصناعيين غير المشاركين قد يجدون أنفسهم دون معلومات مبدئية في مواجهة الصعوبات التي قد تشكلها المتطلبات المشتركة والمعدة من طرف الصناعيين الآخرين، ولذلك قد ينظر إليه بشكل سيئ، ومن أجل تجنب مثل هذه الصعوبات فإنه يطلب من جميع الصناعيين على المستوى الوطني المشاركة في أعمال التقييس. [M.L. Nguyen,1993, p1]

2-1 فوائد التقييس الوطني:

إن تطبيق أساليب التقييس على المستوى الوطني من شأنه أن يسمح بتحقيق العديد من الفوائد والتي نذكر منها:[ISO, 1976, P35]

- استغلال الموارد الوطنية على أكمل وجه؛
- تحسين الإنتاج من حيث الكمية، والنوعية والتكاليف؛
- تحسين ميزان العرض والطلب وإيجاد التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية؛
- الإقلال من سوء الفهم والمنازعات الناشئة عن تفسير العقود وأوامر التوريد؛
- إمكانية إنشاء دليل للصناعات المحلية القائمة بحيث يسمح بتنظيم داخلي للمؤسسات والهيئات من جهة، وتنظيم الأسواق من جهة أخرى؛
- رفع الكفاية الإنتاجية الوطنية من خلال إحكام الرقابة على الواردات والتأكد من ملاءمتها للظروف والاحتياجات الوطنية من جهة، وزيادة الصادرات وتنويعها للوقوف في وجه المنافسة الأجنبية من جهة أخرى.

وإلى جانب هذه الفوائد يسمح نظام التقييس الوطني أيضا بـ:

- إظهار القيمة الحقيقية للعمل الوطني من خلال استخدامه كعامل في تطوير الإنتاج الوطني من حيث الجودة والكمية...؛
- تخطيط التطور الصناعي بطريقة عقلانية ومنهجية تسمح باستيراد وتكييف التقنيات الأجنبية، ورفع المستوى التقني المحلي وذلك بمساعدة المخابر التابعة لجهاز التقييس أو تلك التي تعمل بالتعاون معه؛
- التزويد بمواصفات ذات استعمال مرجعي في المعايرة، والتحقق من القياسات ووسائل القياس؛
- تقديم معايير الجودة الضرورية للمواد والمنتجات المتطابقة مع المواصفات؛
- تنسيق نشاطات مختلف المعاهد، المخابر والمنظمات المهتمة بتوحيد المقاييس والمجالات الملحقة به من خلال ضمان مشاركتهم وتمكينهم من استعمال المواصفات الموضوعية على المستوى الوطني، والإقليمي والدولي؛
- يلعب دور مركزي لتسجيل الاحتياجات في مجال المعلومات من خلال وضعه لأنظمة التوثيق والمعلومة الفنية؛

- يساهم في تجنب الحوادث والعراقيل في التجارة الدولية من خلال تبادل المعلومات والتجارب والمعارف في ميدان التقييس والنشاطات المرتبطة به؛
- في الأخير يشجع التقييس الوطني نقل التقنيات ذات المنشأ الوطني إلى المستقبلين في البلدان الأخرى، كما يمكن لمواصفاته أن تعتمد لدى أنظمة أخرى وطنية للتقييس.

وعليه، يعد وجود جهاز للتقييس الوطني بالغ الأهمية خصوصا بالنسبة للدول التي لم تؤسس بعد جهازها الخاص، أو أن هذا الأخير لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، كما يظهر نظام التقييس الوطني ضروري من أجل الوصول إلى الأهداف خصوصا وأنه يأخذ في الاعتبار الإمكانيات الفعلية للبلد، ويضمن من خلال المواصفات التي يصدرها وجود مراجع وطنية ومقاييس موحدة تدعم الاقتصاد الوطني، وتعزز الجهود المبذولة في مجالات التنمية الصناعية، وهذا يتطلب من الدولة قبل أن تصدر مواصفاتها أن تعتني بتوفير بعض الخصائص والشروط التي تحقق لمنتجاتها المصداقية والثقة المطلوبة.

2- خصائص المواصفات الوطنية:

تعتبر المواصفات بمثابة معايير أساسية تقوم عليها جودة الإنتاج والخدمات والتي من خلالها يمكن إحداث عمليات التطوير المطلوبة لتلبية رغبات المستهلكين وضمان ثقتهم، كما أنها وضعت أساسا لتيسير الحياة وتسهيل المبادلات التجارية داخل الدولة أو على المستوى العالمي، ولهذا قد يؤدي غيابها إلى ما اتفق على تسميته بـ"الموانع التقنية للتجارة"، كما قد يجعل الحكم على الجودة مسألة أراء تختلف باختلاف الأشخاص والمستويات. [Joseph G.Monks PH.D, 1993, P344]

وتتضح القيمة الحقيقية للمواصفات الوطنية من خلال تطبيقها تطبيقا عمليا يأخذ في الاعتبار أقصى دقة ممكنة، ويراعي في ذلك الظروف السائدة والعوامل الاقتصادية للبلد، وحتى تكون هذه المواصفات ذات أثر فاعل، يجب أن تتميز ببعض الخصائص عند إعدادها نذكر منها:

- تختص المواصفات الوطنية بتحديد أوصاف وخواص المنتج النهائي، ويتعين أن تكون هذه الأخيرة بأقل الخواص الممكنة التي تضمن أداء الغرض المطلوب منها، وإذا دعت الضرورة في بعض الحالات النص على طريقة تصنيعها، ويكون ذلك ضمن ملحق خاص وليس في صلب المواصفة؛
- تنص المواصفات الوطنية أيضا على طرق الفحص والاختبار وأخذ العينات ويراعى فيها أن تكون سهلة التطبيق بما يتماشى والإمكانيات المتاحة وبشكل لا يؤثر على مستوى الجودة المطلوب؛
- تنص المواصفات الوطنية على طريقة مطابقة المواصفات من خلال أحكام التفتيش والقبول والرفض، كما تشير أيضا إلى التجاوزات الفنية وحدود التفاوت المسموح بها، وكذا الضمانات اللازمة لتحقيق مستوى عادل من الجودة؛
- عند إعدادها يجب أن تضمن الموازنة بين الصالح العام ومصالح القلة الذين قد يطلب منهم التضحية ببعض المكاسب الآنية في سبيل مكاسب تعود عليهم على المدى الطويل؛
- حتى تكون المواصفات الوطنية دائما موضع ثقة للمنتجين والمستهلكين على السواء، من المفروض أن تمثل وجهة النظر الحيادية العامة، وذلك بأن تراعي عند إعدادها إشراك كل الأطراف المعنية إشراكا فعليا بدءا من مرحلة التفكير حتى الاعتماد النهائي للمواصفة؛
- عند إصدار المواصفات الوطنية، يجب النص على فترة المراجعة لتكون بذلك مرنة، وتسمح بمواجهة التطوّرات التكنولوجية والأساليب الحديثة في الصناعة، والتي يراعى فيها بالخصوص الأمن والصحة؛
- قد يتبنى نظام التقييس الوطني مواصفات إقليمية أو دولية، ويعتبرها مواصفات وطنية أو يقوم بالتنسيق معها، ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى التقصير في المدة اللازمة لإعداد المواصفات.

وحتى تؤدي المواصفات الوطنية الغرض منها، وتضمن تطبيقها واحترامها بعد الإصدار، يتدخل النظام الاقتصادي بوضع وسائل تكفل تتبع تطبيق المواصفات، وتختلف هذه الوسائل من بلد لآخر حسب النظام الاقتصادي المتبع، فهناك من تمنح مواصفاتها صفة الإلزام القانوني بمجرد صدورها، وهناك من لا يلجأ مطلقا لاستخدام القانون في الالتزام بالمواصفات، بل يعتمد على خلق بيئة ينمو فيها الوعي بالتقييس ويصبح تطبيق المواصفات نتيجة للاقتناع بفوائدها، وعلى الدولة أن تقوم بنشر كل المعلومات الممكنة حول المواصفات، وتستغل كل الإمكانيات المتاحة لديها من وسائل إعلام متعددة كالراديو، والتلفزيون، والصحافة، وتنظيم المحاضرات والندوات، والعمل على خلق دراسات جامعية متخصصة في هذا المجال، كما أن هناك من يلجأ إلى وضع نظام مختلط، بحيث يلزم بتطبيق المواصفات إلزاما قانونيا في المجالات التي من شأنها أن تؤثر على الصحة والسلامة، أو تمس الاقتصاد الوطني كسلع التصدير والسلع الرئيسية، وتلجأ أيضا إلى وسائل غير مباشرة لتشجيع الالتزام بالمواصفات عن طريق تطبيق نظم كشهادات المطابقة أو علامات الجودة، وتعد هاتين الوسيلتين من أنجح الوسائل لتشجيع الالتزام بالمواصفات في وقتنا الحالي. [أحمد فؤاد راشد، عبد المنعم محمود حمودة، 1976، ص16]

وانطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية وجود نظام وطني للتقييس وأهمية المواصفات الصادرة عنه، سوف نأتي للتعريف بنشاط التقييس الوطني في الجزائر وانعكاس ذلك على ضمان جودة منتجاتها وحماية وتطوير اقتصادها.

3- التقييس الوطني في الجزائر:

3-1 تطوّر نشاط التقييس في الجزائر:

تعتمد مراقبة جودة المنتجات في الجزائر على مدى التطابق مع المواصفات سواء الرسمية (النظامية) ذات الطابع الإلزامي، أو تلك التي يتم تحديدها في إطار العقود المبرمة بين المتعاملين في السوق، ولغاية 1975 كانت الجزائر تعتمد في سبيل تحقيق مراقبة الجودة على القانون الفرنسي لسنة 1905 المتعلق بالغش والتزوير ومختلف النصوص المكملة له، كما يمكن أن نجد إلى جانبه بعض القرارات الإدارية والمواصفات المسيرة للقطاعات والمنتجات.

وفي عام 1975 تم إلغاء قانون عام 1905 وتعويضه بإقامة باب رابع في القانون الجزائي، إلاّ أنه بقي غير مطبق في غياب النصوص الخاصة بمراقبة الجودة.[Mostefa Alem,1993, PP3-4]

ويتزامن مع فترة السبعينات إنشاء أوّل جهاز رسمي مكلف بتوحيد المقاييس الوطنية في الجزائر، وكان ذلك في 21 نوفمبر 1973 ممثلا في المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية (INAPI)، وكان بمثابة هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتمثلت صلاحيات المعهد آنذاك فيما يلي[INAPI, 1996, P.3]:

أ- مباشرة العمل بتوحيد المقاييس؛

ب- التركيز والتنسيق بين إجمالي أعمال التقييس المتناولة من طرف الإنشاءات المتواجدة وتلك التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض؛

جـ- إعداد ونشر وتوزيع المواصفات الجزائرية؛

د- تبني شهادات التطابق مع المواصفات ومع العلامات التجارية للجودة، بالإضافة إلى تسليم التراخيص باستعمال وسم المنتجات والعلامات التجارية، إلى جانب مراقبة استعمالهم ضمن إطار القوانين المحددة بدقة؛

هـ- ترقية النشاطات، والأبحاث والتجارب في الجزائر أو في الخارج، بالإضافة إلى وضع الترتيبات الضرورية للتجارب المتعلقة بإعداد المواصفات وضمان تطبيقها.

ولكن رغم ذلك، لم يكن هذا كافيا لإقامة نظام وطني للتقييس، حيث وجد في السوق كم هائل من المنتجات ذات الجودة الرديئة (منخفضة)، وهذا بسبب التدخل شبه الغائب لمصالح المراقبة، وضعف

الوسائل التي تتوفر عليها من أجل التدخل، كما أن هناك عرضا متزايدا ليس له علاقة بالطلب، والذي يدخل ضمن السياسة العامة التي وضعتها الدولة لتلبية الاحتياج الكمي، وهو ما جعل الجودة تبقى مبعدة إلى المستوى الثاني وغير مهتمة بالتطبيق العملي، وقد نتج عن ذلك قصور للقوانين في مجال الجودة والتنظيم.

إن تحليل الوضعية التي آلت إليها السوق الوطنية آنذاك سمح بتسجيل بعض النقائص نذكر منها خاصة [Mostefa Alem,1993, P4]:

- عدم وجود مواصفات وضعف في القوانين التنظيمية السارية المفعول؛
- غياب الدقة في تعريف المنتج ومراقبة المنتجات المستورة؛
- عدم التحكم في آلية الإنتاج والتكنولوجيات المستعملة؛
- الغياب شبه الكلي لدى جميع القطاعات لقواعد الأمان والصحة الضرورية؛
- ضعف إجراءات المراقبة الذاتية أو الفحص على مستوى وحدات الصنع أو التوزيع؛
- عدم التكفل بعامل الجودة داخل سلم المكافئات والحوافز الجماعية والفردية؛
- ضعف في وسائل الإعلام والتحسيس المرتبطة بالجودة؛
- عدم وجود أو ضعف في استعمال وسم المنتجات والخدمات؛
- غياب العقوبات حيال بعض التصرفات السلبية داخل المؤسسات (إهمال، تهاون، عدم اكتراث...)؛
- غياب المنافسة بين المنتجات داخل سوق محتكر؛
- عدم فصل وظيفة الجودة عن وظيفة الإنتاج (الصنع)...

وقد أدى تحليل هذه الوضعية إلى العمل بشكل دقيق من أجل القضاء على أسبابها والالتزام بمراحل تحسين الجودة، وتمثلت أهم نتائجها في إعداد القانون رقم 02-89 المؤرخ في 1989/2/7 المتعلق بوضع القواعد العامة لحماية المستهلك، وتوفير المقاييس والمواصفات في كل منتوج أو خدمة تعرض للاستهلاك أو الاستعمال، وتطبيقا لما جاء فيه من أحكام، صدر القانون رقم 23-89 المتعلق بالتقييس في 1989/12/19، ويمكن اعتبار هذا القانون بمثابة وثيقة ميلاد النظام الجزائري للتقييس الذي يحدد الإطار العام لنشاط التقييس في الجزائر[علي بولحية بن بوخميس, 2000، ص26]، حيث اشتمل هذا القانون على تحديد كل من: الخصائص التقنية والقياسية الواجب توافرها في المنتوج والخدمة، وكذلك الاعتراف بواسطة شهادة المطابقة للمواصفات والخصائص التقنية، كما قام بتصنيف المواصفات والمقاييس الجزائرية ووضح كيفية إجراء التحقيق العمومي والإداري المرتبط بالمواصفات.

كما أنه ضمن إطار القانون رقم 23-89 وبعد أن كان جهاز التقييس الوطني" INAPI" مكلفا بتنسيق أعمال التقييس والسهر على نتائجها نجده قد أصبح مكلفا بما يلي:[INAPI, 1996, P.7]

أ- تسجيل المواصفات الجزائرية أو التقدم من أجل التصديق مباشرة لدى الوزارة المكلفة بالتقييس، وبعد استشارة اللجنة التقنية المعنية لكلا من:

- مواصفات المؤسسات الجزائرية المعتمدة من طرف هذه الأخيرة؛
- المواصفات الدولية المعتمدة على مستوى الأجهزة الدولية للتقييس باعتبارها الأساس الضروري لتطوير توحيد المواصفات، وأن كل بلد يمكنه تبني هذه المواصفات مباشرة؛
- الترتيبات المستعملة من طرف المتعاملين الوطنيين في تطبيق المواصفات التي تؤكد أهميتهم.

ب- القيام بالتحقيقات العامة و/أو الإدارية؛

جـ- تسجيل ومناقشة طلبات المخالفات أو النقض التي قد تظهر أثناء تطبيق المواصفات المصدقة.

وإلى جانب ذلك، يضع الجهاز المكلف بالتقييس في متناول الجمهور كل معلومة تبعا للتغير في مستوى التقييس الصادرة عنه وتتعلق خاصة بـ [INAPI, 1996, P.37]: المواصفات الجزائرية؛

منشورات الأجهزة الدولية لتوحيد المقاييس؛ المواصفات ومنشورات أخرى مماثلة أجنبية؛ مواصفات المؤسسات الوطنية أو الأجنبية؛ والمنشورات العلمية الضرورية في أعمال التقييس.

ويتكفل بالتسليم عند الطلب ولجميع الأشخاص المهتمين، كل معلومة لها علاقة بالمواصفات أو القوانين التقنية المطبقة على المستوى الوطني مرفقة بالتكاليف، كما يوضح مجال تطبيق كل الترتيبات الضرورية لضمان طبع ونشر المواصفات الجزائرية، ويتوفر إلى جانب ذلك على بنك للمعلومات حول المواصفات.

ومع دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق، عرفت العديد من المؤسسات الوطنية إعادة الهيكلة، وضمن هذا الإطار تقرر إنشاء المعهد الجزائري للتقييس"IANOR" استنادا إلى المرسوم التنفيذي رقم 69-98 المؤرخ في 1998/2/21، والذي ينوب عن المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية "INAPI" المنشأ بناءا عن القانون التنفيذي رقم 23-89 المؤرخ في 1989/12/19. وبهذه الصفة تم تحويل كل أعمال وأنشطة التقييس إلى المعهد الجديد والمتمثلة أساسا في[Décret exécutif N°98-69,1998 , P20] :

- كل النشاطات الأساسية والثانوية المرتبطة بالتقييس؛
- الأموال والحقوق، الحصص، الالتزامات، الوسائل والإرشادات المرتبطة بنشاطات التقييس التي سيتم تحديدها فيما بعد والتي كانت مضمونة بواسطة" INAPI"؛
- الأشخاص الذين لهم علاقة مع الإدارة وتسيير النشاطات، الإجراءات الوسائل والمواد المحددة في العنصر السابق.

هذا وسنأتي للتعريف بالمعهد الجزائري للتقييس (IANOR) ودوره فيما بعد .

2-3 أهداف نشاط التقييس في الجزائر:

لقد جاء تعريف النظام الوطني الجزائري للتقييس في المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 132-90 المؤرخ في 1990/7/31 بالجريدة الرسمية عدد 90/20 المتعلق بالنظام الوطني القانوني للقياسة كما يلي:

«هو النشاط الخاص المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال موحد ومتكرر في مواجهة مشاكل حقيقية اجتماعية، الغرض منها الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين».[علي بولحية بن بوخميس, 2000، ص26]

وضمن هذا الإطار يهدف نشاط التقييس في الجزائر إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها [INAPI, 1996, P.20]:

- المحافظة على أمان الأشخاص والسلع؛
- الحفاظ على الصحة وحماية الحياة؛
- حماية المحيط؛
- حماية المستهلك والمصالح الجماعية؛
- زيادة إنتاجية العمل؛
- حماية الإرث عن طريق ترقية الصيانة؛
- إدماج الإنتاج الوطني وتقييم الموارد الطبيعية للبلد؛
- تحسين جودة السلع والخدمات؛
- القضاء على الموانع التقنية في التبادل والتجارة.

وعلى هذا الأساس يشكل التقييس وسيلة صارمة ضرورية وأداة عمل فعالة في مرحلة التنظيم وتطوير الاقتصاد الوطني.

3-3 تنظيم نشاط التقييس في الجزائر:

يشرف على نشاط التقييس في الجزائر الوزارة المكلفة بالتقييس، ونجدها حاضرة لضمان مهمتها من خلال التنظيم التالي:

شكل رقم (5) تنظيم نشاط التقييس في الجزائر

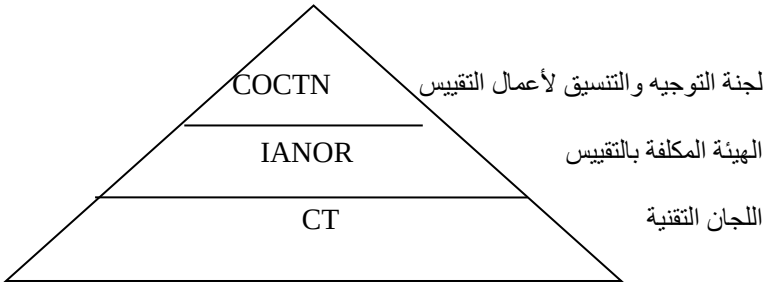

المصدر:

INAPI: Institut Algérien de Normalisation, et de Propriété Industrielle, "Recueil de textes législatifs et réglementaires régissant la normalisation, Alger, 1996, P25.

حيث:

COCTN: Comité d'orientation et de coordination des travaux de normalisation.
IANOR: Institut Algérien de Normalisation.
CT: Comité technique.

ويتبين من الشكل ما يلي:[INAPI, 1996, P.25]

-**في أعلى الهرم**: توجد لجنة التوجيه والتنسيق لأعمال التقييس(*).

-**في قاعدة الهرم**: توجد اللجان التقنية .

-**وفي الوسط** نجد الهيئة المكلفة بالتقييس وتظهر بالتوازي مع المعهد الجزائري للتقييس"IANOR" و"ANAPI "سابقا.

ويظهر جميع من في هذا التنظيم له كهدف أساسي ترقية التقييس الوطني، بالخصوص عند مستوى إعداد وإصدار المواصفات الجزائرية.

وفيما يلي نتعرف على الهيئات المكونة لنظام التقييس الجزائري.

3-3-1 لجنة التوجيه والتنسيق لأعمال التقييس "COCTN": أنشئت لجنة التوجيه والتنسيق لأعمال التقييس"COCTN" بناء على المرسوم التنفيذي رقم 132-90 المؤرخ في 15 ماي 1990، وتعد هذه اللجنة مكلفة بالإشراف على نشاط التقييس وكذلك مكلفة بوضع ما يلي:

- ميكانيزمات وآليات إعداد المواصفات؛
- مخططات وبرامج التقييس؛
- تقارير الأعمال المنجزة وملحقات الأجهزة التقنية المكلفة بتطبيق المواصفات.

كما تقرر جميع التوصيات التي ترى بأنها ستحسن نشاطات التقييس، وهي موضوعة بصفة استشارية لكل ما يرتبط بالتقييس، ويترأس لجنة التوجيه والتنسيق لأعمال التقييس الوزير المكلف بالتقييس، وتظم هذه اللجنة ممثلي مختلف الوزارات [INAPI, 1996, P.26]، كما يمكن لرئيس اللجنة أن يقوم باستدعاء ممثلي إدارات أخرى وزارية بخصوص المسائل التي قد تعنيهم، إضافة إلى جميع الأشخاص المؤهلين خاصة رؤساء اللجان التقنية.

3-3-2 المعهد الجزائري للتقييس"IANOR " (وANAPI سابقا**):** يعتبر بمثابة الهيئة المكلفة بالتقييس الوطني، ويتكفل بإدارته وتسييره مدير عام ومجلس استشاري إداري يضم ممثلي مختلف الوزارات وأمانة مكفولة من طرف المدير العام للمعهد. [Décret exécutif N°98-69,1998 , P20]

ويعتبر المعهد الجزائري للتقييس "IANOR" منشأة عمومية ذات طبيعة صناعية وتجارية لها شخصية مدنية وتتمتع بالاستقلالية المالية، ويقع مقره في الجزائر العاصمة، ويمكنه أن يكون محوّلا إلى أي مكان آخر من التراب الوطني، وهو موضوع تحت وصاية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

ومن بين المهام التي كلف بها المعهد ما يلي[Décret exécutif N°98-69,1998 , PP20-32]:

-إعداد ونشر وتوزيع المواصفات الجزائرية؛

-التجميع والتنسيق لإجمالي أعمال التقييس المباشرة بواسطة التنظيمات الموجودة وتلك التي ستكون منشأة لهذا الغرض؛

-تبني شهادات المطابقة مع المواصفات الجزائرية والعلامات التجارية للجودة، بالإضافة إلى تسليم التراخيص باستعمال هذه الشهادات والعلامات التجارية، وضمان مراقبة استعمالها في إطار القانون الساري المفعول؛

-ترقية الأعمال، والأبحاث والتجارب في الجزائر أو في الخارج، بالإضافة إلى وضع تنظيم لإجراءات التجارب الضرورية في إعداد المواصفات وفي ضمان وضعهم حيز التطبيق؛

-تشكيل كل وثيقة أو معلومة مرتبطة بالتقييس والمحافظة عليها ووضعها في متناول الجمهور.

-التكوين والتحسين داخل مجالات التقييس؛

-تطبيق الاتفاقات والمعاهدات الدولية في مجالات التقييس التي تشكل الجزائر طرفا فيها.

وإلى جانب ذلك يشارك المعهد في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس، ويمثل الجزائر عند اللزوم، كما له الترخيص (الحق في القيام) بكل تصرف من شأنه أن يدعم تطوّره وخاصة فيما يتعلق بـ:

- إنشاء لجان التوجيه الاستراتيجي؛
- القيام بكل الصفقات الخاصة بالمنقول وغير المنقول، المالية، والتجارية أو الصناعية المرتبطة بموضوع عملها؛
- إبرام كل عقود البيع والشراء أو الاتفاقات مع الأجهزة الوطنية أو الأجنبية المرتبطة بغرضها؛
- وكذلك المشاركة داخل المؤسسات.

3-3-3 اللجان التقنية: يتم إنشاء اللجان التقنية بقرار إداري صادر عن الوزارة المكلفة بالتقييس، وباقتراح من الجهاز المكلف بالتقييس "IANOR"، وبعد موافقة لجنة التوجيه والتنسيق لأعمال التقييس "COCTN"، وتمارس اللجان التقنية مهمتها تحت إشراف المعهد الجزائري للتقييس، وهي بذلك تخضع لنفس القوانين، وضمن مجال نشاطها المحدد نجدها مكلفة بما يلي: INAPI, 1996, [P.28]

-إعداد مشاريع برامج أعمال التقييس ووضعهم تحت تصرف جهاز التقييس IANOR؛

-إعداد المشاريع الأولية ومشاريع المواصفات المسجلة في برامج العمل بناء على نتائج عمل جهاز التقييس أو اقتراحات واحد أو أكثر من أعضاء اللجنة التقنية، أو واحد أو أكثر من المتعاملين الوطنيين؛

-تبليغ وتسليم مشاريع المواصفات لجهاز التقييس من أجل إخضاعها لإجراءات التحقيق العام و/أو الإداري؛

-القيام بالاختبار الدوري للمواصفات الجزائرية؛

-اختبار مشاريع المواصفات الدولية الصادرة عن اللجان التقنية المرتبطة بالمنظمات الدولية التي تشكل الجزائر عضوا فيها واقتراح إدخال تعديلات إذا اقتضى الأمر ذلك؛

-اقتراح ممثلين أو مفوّضين يتم اختيارهم من طرف أعضاء جهاز التقييس لحضور اجتماعات اللجان الدولية.

وتتكوّن اللجنة التقنية من ممثلي مختلف الهيئات أو الأجهزة المعنية مباشرة بمشروع عمل المواصفة، ويتم اختيارهم بناء على كفاءتهم التقنية، ومعرفتهم وخبرتهم من أجل السماح بالتكفل الفعلي

باختصاصهم. كما تختص اللجنة التقنية أيضا برئيس وسكرتير، ويمكنها أن تنظم نفسها بتشكيل لجان فرعية ومجموعات عمل.

ن- نشاط المعهد الجزائري للتقييس:

يعتبر المعهد الجزائري للتقييس المرجع الوحيد بالدولة في كل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والجودة، ويأتي إنشاءه ضمن جهود الدولة الرامية إلى توفير أفضل مستويات الجودة المطلوبة في المنتجات المحلية والمستوردة للمواطن، وتتمثل أهم أهداف المعهد في توفير السلامة والحماية الصحية والاقتصادية والبيئية من خلال التأكد من جودة الخدمات والسلع الاستهلاكية، كما يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني كونه يعمل على وضع برامجه الرقابية للتحقق من مطابقة المواصفات لضمان مستوى من الجودة المناسبة للصناعات الوطنية وللإنتاج المحلي من السلع والمواد الأخرى لتمكينها من المنافسة مع غيرها من الصناعات. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يتعامل المعهد مع كل الوزارات على غرار وزارة التجارة والصناعة، ومختلف الهيئات والجمعيات خاصة جمعيات حماية المستهلك التي ينتظر منها الاقتراب بدورها أكثر من المعهد لتقديم وطرح المشاكل التي يعاني منها المستهلك.[جيهاني،2012]

وعمليا، ينشط المعهد الجزائري للتقييس وينسق مع 69 لجنة تقنية وطنية نهاية سنة2012 على أن يتم رفعها إلى 74 لجنة سنة 2013 وذلك تحضيرا للانضمام إلى 10 لجان دولية من خلال اتفاقيات الشراكة والتعاون. [م أجاوت ،2012] و تضم اللجان التقنية أكثر من 600 ممثل وخبير مجندين لاقتراح "حلول توافقية" لكل ممثلي القطاع الصناعي في الجزائر [وكالة الأنباء الجزائرية ،2012].

وسعيا منه إلى تغطية معظم السلع والمنتجات المصنعة محليا أو المستوردة، أنتج المعهد الجزائري للتقييس منذ نشأته في 1990(INAPI ثم IANOR) إلى منتصف سنة 2013 أكثر من 7000 مواصفة جزائرية، تم تبني معظمها نحو 97 % من مواصفات دولية تستجيب لمتطلبات المنظمة العالمية للتجارة، وتخص العديد من المجالات مثل البناء، البيئة، البيتروكيمياء، الصحة والحديد والصلب... بحيث تسمح بتطوير نشاط المؤسسات حسب طلبات السوق وبلوغ مستويات التصدير مما ينعكس على تحسين المنتوج والاقتصاد الوطني وحماية المستهلك.

إلى جانب ذلك قام المعهد بالتصديق على العديد من المنتجات لمؤسسات عمومية وخاصة تعمل في قطاعات مختلفة مع علامة النوعية "تاج" ، مؤكدا أن الهدف من وضع علامة النوعية هذه يتمثل في "إعطاء الثقة للمستهلك بأن المنتوج مطابق للمواصفات الجزائرية" . كما منح لأكثر من 1000 مؤسسة وطنية تنشط في مختلف المجالات شهادة المطابقة بالجودة [خلال الفترة 2000 -2010] والتي يمكنها أن تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي وتنويعه وترقية تجارة الصادرات خارج النفط، وحماية المستهلك. [بوعلام ن،2010] كما يتوقع المعهد حصول ثلاثة إلى أربعة مؤسسات أخرى سنويا على الشهادة إلى غاية 2014.[جيهاني،2012]

من جهة أخرى استفادت 144 مؤسسة من تكوين ومرافقة في مجالات التقييس من قبل المعهد وذلك في إطار البرنامج الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «مينا»، الذي تشرف على متابعته المنظمة الدولية للتقييس"الايزو" وتموّله الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي، وهذا قصد السماح لأكبر عدد من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة من تحقيق التنافسية واعتماد الجودة في الأسواق الوطنية والدولية.[م أجاوت ، 2012]

ويعد المعهد الجزائري للتقييس عضو فاعلا في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية للتقييس مثل الايزو واللجنة الإلكتروتقنية الدولية، وفي سنة 2010 أصبح أول هيئة تصديق جزائرية تقوم بالتصديق على أنظمة المؤسسات العمومية والخاصة وهذا بعد انضمامه إلى نادي المؤسسات الدولية للتصديق على

أنظمة تسيير الجودة "الايزو" الأمر الذي يجعله المسئول الوحيد بالجزائر المخول له منح شهادات مطابقة المنتوج والجودة.[م أجاوت ، 2012]

وضمن إستراتيجية تطوير نشاط التقييس في الجزائر يسعى المعهد الجزائري للتقييس إلى تحقيق برنامج هام يتضمن القيام بالعديد من العمليات نذكر منها: [حنان ح، 2012]

- تحسين التنسيق مع اللجان التقنية,
- تطوير فعاليته من حيث الرصد المعياري والتنظيمي الوطني والدولي،
- الحصول على تراخيص لاستغلال وتوزيع شهادات مطابقة أجنبية في الجزائر،
- ترقية علامة المطابقة للمقاييس الجزائرية " تاج"،
- وكذا فتح ملحقات جهوية للإعلام حول التقييس.

كما يراهن المعهد على الشراكة ، حيث يسعى لإبرام اتفاقيات ثنائية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبعض المعاهد والمدارس العليا، قصد إيجاد الطرق والميكانيزمات العلمية من أجل الرقي بخدمات المؤسسات التابعة للقطاع، لاسيما فيما يتعلق بميادين الإبداع والتنمية والبحوث المعتمدة في ميدان التقييس ومطابقة معايير تسيير المؤسسات، إلى جانب ترقب إبرام اتفاقيات شراكة أخرى مع هيئات أجنبية أمريكية وروسية وأوربية ومغاربية، بهدف توسيع رقعة الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة على غرار الايزو9001 باعتبارها خطوة تشكل أهمية كبيرة لمنظومة التقييس، لاسيما من ناحية حماية الاقتصاد الوطني وتطوير الصادرات خارج المحروقات.[م أجاوت ، 2011]

ن- **دور المعهد الجزائري للتقييس والأجهزة الداعمة له في ضمان جودة المنتجات وحماية وتطوير الاقتصاد الوطني**

تتوقف جودة المنتجات على مدى الدقة ومرتبة المواصفات التي توصفها الدولة، وتلزم بها مؤسساتها، ومقارنة بالسنوات الماضية، تعرف الوضعية الحالية للتقييس في الجزائر تقدما ملحوظا في هذا المجال، ففي البداية كانت مهمة المعهد الجزائري للتقييس لا تتجاوز إصدار المواصفات ومنح شهادات المطابقة والتكوين، وبالتالي لم تكن من صلاحياته مراقبة مدى مطابقة المنتجات المسوقة في الجزائر مع المعايير المناسبة، حيث كان المعهد يقدم للسلطات مختلف الوثائق التي تخص التقييس وتتولى وزارة التجارة القيام بعملية الرقابة بصفتها المخولة بذلك. إلا أنه مع التنظيم الجديد الذي عرفه المعهد أصبح له الحق في أن يكون جهة رقابية وتنفيذية بالتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى، إضافة إلى دوره التشريعي من خلال متابعة تطبيق المواصفات الجزائرية واللوائح الفنية التي تساهم في الحد من عمليات الغش والخداع والتدليس.

وبهدف تحسين جودة السلع والمنتجات وتوفير اشتراطات السلامة والأمان ومنع دخول السلع والمنتجات المقلدة والمغشوشة والرديئة إلى الأسواق المحلية، نجد المعهد الجزائري للتقييس يعتمد على إستراتيجية التطوير المستمر لتحسين الجودة، وهذا على اعتبار أن المواصفات واللوائح الفنية التي يعتمدها تتضمن الاشتراطات والمتطلبات الفنية الضرورية، والتي حسبه تعد الوسيلة المثلى لضمان الجودة ومنع دخول السلع والمنتجات المقلدة والرديئة والمغشوشة، كما أنه تفعيلا لدوره الرقابي يقوم المعهد بفحص بعض المنتجات من السلع المصنعة محلياً والمستوردة والمحالة إليه من بعض الجهات الرقابية مثل وزارة التجارة والصناعة، والبلديات، والجمارك، وذلك للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة، وتقدير مدى وجود الغش والتقليد من عدمه، حيث يسعى المعهد للحد من ظاهرة الغش والتقليد من خلال السعي إلى مطابقة أكبر قدر ممكن من المنتجات الجزائرية. فضلاً عن قيامه باعتماد مختبرات الفحص والاختبار والمعايرة. كما تم مؤخرا تدعيم التعاون والتنسيق بينه وبين مصلحة الجمارك لتطبيق المواصفات المعتمدة واللوائح الفنية.

من جهة أخرى، وتدعيما للدور الرقابي للمعهد الجزائري للتقييس وحرصا منه على إثبات جودة المواد المنتجة محليا والمستوردة، قام المشرع بوضع العديد من الترتيبات لمراقبة التطابق مع المواصفات الجزائرية، وترقية نشاط التقييس لدى المؤسسات الوطنية، حيث قام المشرع بإنشاء عدة أجهزة وهيئات للرقابة وتجهيزها بالوسائل المادية والبشرية المختصة تقنيا ومهيكلة جيدا، لتواجه

خصوصيات التدخل في الوقت المناسب وإثبات المخالفات، ومن هذه الهيئات نذكر:[علي بولحية بن بوخميس، 2000،ص ص 60-64]

أ-السلطات الإدارية: وتظهر مهمتها كجهات مختصة بالتحريات لمراقبة المنتجات والخدمات المعروضة للاستهلاك، ومعاينة المخالفات وتحرير المحاضر، وكمثال عن ذلك نذكر ضباط الشرطة القضائية، ورؤساء المجالس الشعبية، وضباط الدرك الوطني، ومحافظة الشرطة.

ب-مصالح مراقبة الجودة وقمع الغش والأسعار: وتضم موظفين وأعوان مؤهلين للقيام بتحريّات المراقبة قصد تفادي المخاطر التي تهدد صحة المستهلك وأمنه والتي تمس مصالحه المادية.

جـ-مخابر تحليل النوعية: ويتطلب منها مراقبة بعض المنتجات قبل إنتاجها أو صنعها، وذلك لطبيعتها والأخطار الناتجة عنها بأخذ عينة أو عينات لتحليلها في مخابر مراقبة الجودة وقمع الغش، ويمكننا أن نجد في هذا الصدد ثلاث أنواع من مخابر تحليل النوعية:

-المخابر التي تعمل لحسابها الخاص وتصنف في هذا الإطار تحت نوع الرقابة الذاتية التي قد يقوم بها الأفراد أو المؤسسات من أجل استكمال نشاطهم الرئيسي، ولا يقوم بعمليات التحليل إلا بالنسبة للخدمات التي تقدمها بنفسها، كما يمكنها وبصفة تكميلية أن تقدم خدمات للغير في هذا المجال.

-مخابر تقديم الخدمات لحساب الغير،

-مخابر معتمدة في إطار قمع الغش، وتدعيما لهذه الأخيرة تم إنشاء شبكة مخابر التجارب والتحاليل النوعية.

د-شبكة التجارب والتحليل النوعية: تهدف إلى تحسين نوعية خدمات التجارب وتحاليل الجودة وكل خدمات المساعدة التقنية لحماية المستهلكين، وإعلامهم وتحسين نوعية المنتجات، كما تتولى مراقبة نوعية المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا، وهي بذلك تهدف إلى تطبيق سياسة ترمي إلى حماية الاقتصاد الوطني وضمان حماية أمن وصحة المستهلك.

هـ-السلطات القضائية: ويظهر لها دور وقائي في حماية المستهلك، ولها سلطات واسعة في اتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية في الوقت المناسب، ومن ممثليها نذكر رئيس المجلس الشعبي البلدي، والوالي، والنيابة والعامة، وكيل الجمهورية...، ولهم في ذلك صلاحيات واسعة في مجال حماية المستهلك من المخاطر في استعمال المنتجات والخدمات المعروضة، وفي فرض تطبيق السياسة الوطنية في مجال قمع الغش، وحماية الجودة ، ومراقبة نوعية المنتجات والخدمات، ومكان تصنيعها وتخزينها ونقلها، وكيفية عرضها للمستهلك، والتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس القانونية والتنظيمية، وذلك من خلال إحالة المخالفين على العدالة.

و-المجلس الوطني لحماية المستهلكين: يعتبر بمثابة جهاز تشاور لدى الوزير المكلف بالنوعية، ويهدف إلى ترقية النوعية ومراقبة سلامة السلع والخدمات، ومن مهامه اتخاذ التدابير الكفيلة بالمساهمة في تحسين الوقاية من المخاطر التي قد تتسبب فيها السلع والخدمات المعروضة في السوق، كما يعمل على حماية مصالح المستهلكين المادية والمعنوية وإعلامهم وتوعيتهم ومساعدة جمعيات المستهلكين.

ن- جمعية حماية المستهلك: تعد إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وتعمل الجمعية على مساندة الجهات ذات العلاقة، كما أن الجمعية تتبنى قضايا المستهلك، وتتلقى الشكاوي وتقوم بالتحقق منها ومتابعتها لدى الجهات المختصة العامة والخاصة.

ومن المؤكد أن القيام بالتشهير بالمخالفين يعتبر من أهم وسائل الردع للحد من ظاهرة الغش التجاري والبضائع المقلدة والرديئة والمغشوشة، وهنا قد يبرز دور **وسائل الإعلام** في توعية وإرشاد المستهلكين.

كما فرض المشرع على المنتج أو على المتدخل في مرحلة إنتاج المواد الغذائية والمنتجات الصناعية، والمستورد والموزع أن يقوم بإجراء تحاليل الجودة ومراقبة مطابقة المواد التي ينتجونها، أو التي يتولون المتاجرة فيها، وذلك قبل عرضها للاستهلاك، ويمنح الإشهاد بالمطابقة من طرف الجهة المختصة(المعهد الجزائري للتقييس)، كما يخضع دخول المنتجات المستوردة والموجهة للاستهلاك

لتفتيش مسبق، تقوم به مصالح الإدارة المكلفة بمراقبة النوعية وقمع الغش على مستوى الحدود، وقبل عملية الجمركة على أساس تقديم ملف فحص عام يمكن إتمامه بفحص معمق للمنتوج، ويتعين على مصلحة الجمارك أن تطالب المستورد الذي يتدخل في وضع منتوج ما للاستهلاك زيادة على شهادة المطابقة المسلمة له من مصالح المراقبة وقمع الغش، أن يقوم بتسليم كل الوثائق المتعلقة بالمطابقة أو النوعية أو أمن المنتوج المستورد والمسلمة له من طرف ممونه في بلد المنشأ، يثبت فيها بدقة أن المنتوج المعني يطابق المقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية والتنظيمية التي تهمه. [علي بولحية بن بوخميس,2000,ص ص 28-29 وP24-25 ,1996, SAHRI Fadila]

من جهة أخرى، وفي سبيل إعادة غرس مفهوم الجودة، وضع المشرع برنامج وطني لترقية الجودة في المؤسسات الوطنية العامة والخاصة انطلق سنة 2010، موجه أساسا للمؤسسات العاملة في قطاعات الصناعة الغذائية والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التابعة لقطاعات السياحة والنقل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال معنية بهذا البرنامج .

ويتكفل البرنامج بمعية الجهات المختصة بالتكوين والمساعدة التقنية لاسيما في مجال التقييس ودعم الاستثمار المادي والبحث التنموي واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والذي من شأنه تحسين وتحقيق المطابقة للمنتجات مع المعايير الدولية، التي يستحيل بدونها مواجهة المنافسة التي ازدادت وتيرتها مع تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منطقة التبادل الحر العربية، والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا في انتظار الدخول إلى منظمة التجارة العالمية. [ص ه، 2011] وفي سبيل إنجاح مسعى هذا البرنامج رصدت الدولة ما قيمته 386 مليار دينار لإعادة التأهيل لنحو 20 ألف مؤسسة خلال الفترة 2011-2014 ضمن 9 محاور أساسية لخلق ديناميكية جديدة لضمان الجودة والتنافسية، وكذا تعزيز الإنتاجية والمردودية للمؤسسات الجزائرية قصد تقليص الاستيراد الذي يغرق السوق الوطني ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى ارتفاع عدد المؤسسات التي تملك شهادة المطابقة وهذا بسبب الطلبات المتزايدة عليها لاقتحام مجال التصدير وإجبارية ذلك على المنتجات ذات العلاقة المباشرة بصحة المستهلك والبيئة، بالإضافة إلى تشجيع الدولة ودعمها الذي يصل إلى 80 في المائة من تكاليف الحصول على شهادة جودة التنظيم والمنتوج التي تتراوح ما بين 100 إلى 300 مليون بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى.[بوعلام ن، 2010] وهنا يبرز الدور الفعال للمعهد الجزائري للتقييس في تجسيد أهداف الدولة.

وعلى الرغم من كل المجهودات المبذولة فإن صعوبة التحكم في جميع السلع المسوقة يظل قائما حتى في البلدان المتقدمة، فما بين 5 إلى7 % من المنتجات المسوقة في الاتحاد الأوروبي هي عبارة عن بضائع وسلع مقلدة, وفي الجزائر نجد أنه على الرغم من كون المادة 22 من المرسوم التنفيذي المتعلق بالتقييس المؤرخ في 2004 واضحة في إلزام جميع المؤسسات المنتجة للسلع ذات العلاقة بصحة المستهلك وسلامته بالحصول على شهادة المطابقة قبل الشروع في التسويق، إلا أن هناك منتجات ما زالت تسوق دون التصديق عليها بالمطابقة للمواصفات[ياسمينة مرزوق ،2009]. حيث نجد الآلاف من المؤسسات الاقتصادية والصناعية في الجزائر لا تحترم شروط وإجراءات التقييس المتفق عليها مما يجعل منتجاتها بعيدة عن معايير حفظ الصحة العمومية وحماية الاقتصاد الوطني، والذي قد ينتج عنه العديد من الآثار السلبية.[م أجاوت، 2012] فحسب إحصائيات المعهد الجزائري للتقييس تبلغ عدد المؤسسات الجزائرية الخاضعة للتقييس نهاية سنة 2012 ، 142 مؤسسة في حين تعمل المتبقية فيها بطريقة فوضوية، وهذا أمر يدق ناقوس الخطر. [جيهان ي،2012] ولهذا نجد المعهد الجزائري للتقييس لا يفوت أية مناسبة لدعوة المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة إلى ضرورة إخضاع منتجاتها لمعايير التقييس المعمول بها من خلال مراقبة جودتها ونوعيتها حفاظا على صحة المستهلك من جهة وحماية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وكذا دعوتها إلى المشاركة في أشغال اللجان التقنية للمعهد. [وكالة الأنباء الجزائرية ، 2012]

الخاتمة:

يتبين مما سبق، أنه مع اشتداد المنافسة الدولية على المستويين التقني والتجاري، أصبح من الضروري أن تعمل الدول على تأسيس وتطوير أجهزتها الوطنية لكي تستفيد هي ومؤسساتها من المزايا المترتبة عن نشاط التقييس الوطني، حيث تعتبر المواصفات الصادرة عنه بمثابة مقياس موثوق فيه للحكم على الجودة و خط الدفاع الأول نحو ضمانها، والحد من دخول السلع الرديئة والمقلدة والمغشوشة إلى السوق الوطنية، وبالتالي أصبح اعتماد المواصفات الوطنية بمثابة الطريقة الناجعة في حماية المنتوج من المنافسة غير الشريفة وكذا حماية المستهلك والاقتصاد.

كما تبين المجهودات المبذولة الرامية إلى وضع وتطبيق نظام جزائري للتقييس، أن هناك نمو للوعي في هذا المجال، وذلك بإصدار مواصفات جزائرية والمحافظة عليها، ووعيا منها بالمتغيرات الاقتصادية الدولية نلاحظ بأن هناك توجها نحو ضبط منهج جزائري للمواصفات والمقاييس الدولية.

ومن جهة أخرى، نجد أنه مع سعي الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن هذا الظرف يقتضي من المؤسسات الوطنية أن تهيئ نفسها لمواجهة المنافسة وان تضع نظام تقييس مناسب لتطوير وتحسين منتجاتها وخدماتها . وتدعيما لهذا المسعى يبرز دور المعهد الجزائري للتقييس الذي قام بوضع إستراتيجية غايتها مرافقة المؤسسات الوطنية في مسعى تطبيق المواصفات واعتماد نظام الجودة مؤكدا على ضرورة ضمان متابعة التطور في مجال احترام المواصفات الوطنية و الدولية من قبل المؤسسات الجزائرية و ضرورة انضمامها إلى المعهد بهدف الاستفادة من التسهيلات والمعلومات التي يقدمها والتي من شأنها أن تساهم في احتلالها –أي المؤسسات- مكانة أفضل على مستوى السوق المحلية والدولية، فلا يمكن الحديث عن حماية الاقتصاد الوطني دون تسلح المؤسسات الوطنية بالمواصفات التي تمثل شرط الوجود قبل المنافسة على الجودة.

وفي الأخير، نشير إلى أن ضمان جودة المنتجات وحماية الاقتصاد من ظاهرة التقليد والسلع المغشوشة، يتطلب أن يرتفع مستوى التنسيق بين المعهد الجزائري للتقييس ومختلف الجهات الرقابية والوزارات، مع ضرورة البدء بالرفع التدريجي للمتطلبات النظامية للالتزام والتوافق مع المواصفات وأنظمة الجودة ذات المساس المباشر بالمواطن، وذلك بالتزامن مع رفع القدرة الرقابية وربط كل ذلك بالمتغيرات الاقتصادية والجهات ذات العلاقة كي يسهم تطبيق المواصفات الوطنية في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يعتبر حماية المستهلك من أهمها.

المراجع:

1- M.L. Nguyen, « conformité aux normes et aux spécifications techniques, certificat des produits », Symposium International de vérital et prospeco-conseil, Séminaire sur l'Analyse de la qualité, le contrôle de la conformité des produits et le règlement des litiges commerciaux, hôtel Aurassi, Alger, les 5-6 Avril 1993.

2- Joseph G.Monks PH.D, « Gestion de la production et des opérations cours et problèmes », traduits par : Jean Claude Engrand, série shaum, éd Mc. Graw . Hill, 1993.

3- ISO, « La normalisation dans les pays en voie de développement, problèmes et perspectives, Rapport d'une conférence tenue a Alger, septembre, 1976.

4- Jean Noger « normalisation et certification des composants électroniques, éditions RADIO, Dunod, Paris, 1991.

5- Décret exécutif N°98-69 du 24 Chaoual 1418 correspondant au 21 février 1998 portant création et statut de l'institut Algérien de la normalisation (IANOR), (N°Jora : 011 au 01-03-1998).

6- INAPI : Institut Algérien de Normalisation, et de Propriété Industrielle, « Recueil de textes législatifs et réglementaires régissant la normalisation, Alger, 1996.

7- SAHRI Fadila, « l'activité de normalisation : support de la qualité des produits et services », Revue Perspectives, N°2, publication de URTSO, Université BADHI Mokhtar d'Annaba, Alger, Décembre 1996.

8- Mostefa Alem, « Mesures de contrôle d'inspection et d'expertise pour la délivrance du certificat de conformité, rôle des organismes de contrôle de la qualité », Symposium international de verital et prospeco-conseil séminaire sur L'analyse de la qualité le contrôle du la conformité des produits et le règlement des litiges commerciaux, hôtel Aurassi, Alger, les 5-6 Avril 1993 .

9- أحمد فؤاد راشد، عبد المنعم محمد حمودة، "أساسيات التقييس وجودة الإنتاج، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1976.

10- علي بولحية بن بوخميس، "القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المرتبة عنها في التشريع الجزائري"، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

11- م أجاوت، المعهد الجزائري للتقييس، جريدة المساء يوم 2-8-2011، أخذا عن الموقع الالكتروني: http : //www. Djazairess.com/city ? , consulté le : 20/06/2013.

12- م أجاوت، المؤسسات ملزمة بإخضاع منتجاتها لمعايير الجودة والنوعية، جريدة المساء يوم 10– 2012، أخذا عن الموقع الالكتروني:

14- http : // www. Djazairess.com/city ? , consulté le : 20/06/2013.

13- حنان ح، الإعلان عن الفائز بجائزة النوعية اليوم المؤسسات مدعوة للاهتمام بالتقييس، جريدة المساء يوم 17 – 12- 2012، أخذا عن الموقع الالكتروني:

http : //www. Djazairess.com/city ? , consulté le : 20/06/2013.

14- ياسمينة مرزوق، من أصل 500 مخبر ينشط بالجزائر : 3 مخابر فقط معتمدة لمراقبة النوعية والمنتجات، البلاد أون لاين يوم 15- 12-2009 ،أخذا عن الموقع الالكتروني:
http : //www. Djazairess.com/city ? , consulté le : 20/06/2013.
15- وكالة الأنباء الجزائرية، تقييس: أكثر من 7000 معيار جزائري معد من قبل المعهد الجزائري للتقييس"، وكالة الأنباء الجزائرية يوم 14-10-2012، أخذا عن الموقع الالكتروني:
http : / www. Djazairess.com/city ? , consulté le : 20/06/2013.
16- جيهان ي, "142 مؤسسة خضعت لشهادة المطابقة"، جريدة الشعب يوم 14 – 10 – 2012، أخذا عن الموقع الالكتروني:
http : //www. Djazairess.com/city ? , consulté le : 20/06/2013.
17- بوعلام ن،" ألف مؤسسة جزائرية تحصل على شهادة المطابقة للجودة"، جريدة الحوار يوم 22 – 12 – 2010 ،
أخذا عن الموقع الالكتروني:
http : / www. Djazairess.com/city ? , consulté le : 20/06/2013.
18- جريدة أخبار اليوم، " 700 مؤسسة قابلة لإعادة التأهيل "، يوم 21-12-2011، أخذا عن الموقع الالكتروني:
http : / www. Djazairess.com/city ? , consulté le : 20/06/2013.

*-حسب اطلاعنا فإن الجهاز المكلف بالتقييس فقط هو الذي مسه التغيير، في حين بقيت كل من COCTN وCT على حاله